ملف قضية مقبرة مأمن الله في القدس

"متحف تسامح" فوق قبور المسلمين!!

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان

الفاخورة، الناصرة

رمز بريدي: 16000 صندوق بريد: 10350

هاتف: (+972)-4-6471471 فاكس: (+972)-4-6559992

Website: www.Meezaan.org email: info@meezaan.org

مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان، أخذت على عاتقها المتابعة القضائية لوقف الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية، من خلال تقديم المتابعة القضائية اللازمة لكل قضية، ومنها قضية مقبرة مأمن الله في القدس التي تابعت "ميزان" ملفها مع جهود مؤسسات حقوقية أخرى.

تبرز مقبرة مأمن الله التاريخية في القدس كشاهد على الممارسات الإسرائيلية، حيث طُمس الجزء الأكبر منها وتم تحويله إلى حديقة عامة سميت "حديقة الاستقلال"، بينما يبنى على جزء آخر منها -بتمويل اليهود الأميركيين- متحف يهودي أطلق عليه "متحف التسامح".

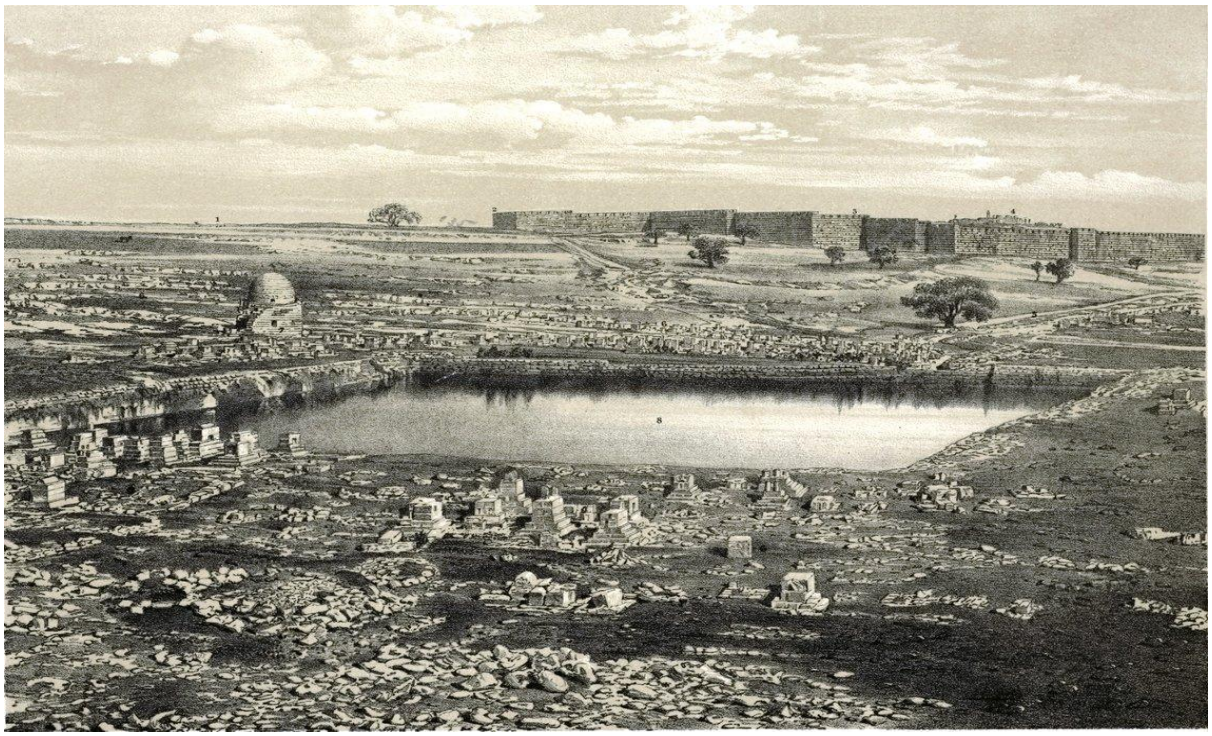

منظر لبركة مقبرة "مأمن الله" عام 1864

تُعَدّ مقبرة "مأمن الله" أو "ماميلّا"، واحدة من أكبر المقابر الإسلاميّة في مدينة القدس وأقدمها، حيث تذكر كتب التاريخ أن الخليفة عمر بن الخطاب أمر ببنائها في القدس. وتضم رفات صحابة وتابعين وشخصيات حفظها التاريخ- من أطرافها. وتُشير بعض المصادر التاريخيّة المكتوبة إلى ازدياد أهمّيّة المقبرة منذ القرن الحادي عشر الميلاديّ، لتبلغ ذروتها في الفترة المملوكيّة (ق 12 - 16م)، من حيث دلائل الدفن المكتشفة فيها، أي القرن الثالث عشر الميلاديّ، وقد استمرّ الدفن فيها حتّى القرن العشرين.

دُفنت في المقبرة فئات أبناء المجتمع كافّة؛ من أثرياء المدينة، ونخبة المجتمع من العلماء والحكّام والعسكريّين والشخصيّات الدينيّة، إلى جانب الميسورين والفقراء، وهي تحتوي على النظام المائيّ الّذي زوّد سكّان المدينة بالمياه، على مدى الحقب التاريخيّة المختلفة.

تعمل المؤسسة الإسرائيلية على طمس كل المعالم التي تدل على هوية مدينة القدس الإسلامية والعربية، وهي تعتبرها من أدوات الصراع على الهوية في المدينة المقدسة فتسعى لتهويدها بوسائل متعددة. فيما يستمر الاحتلال الإسرائيلي في قضم المقبرة، بما في ذلك إقامة مقهى على ترابها وحمامات عامة وبنية تحتية للمجاري، فضلًا عن تشييد مبان عامة، دون مراعاة لحرمة ساكنيها.

بلدية الاحتلال بالقدس تدمر ما تبقى من مقبرة مأمن الله

في عام 1967 حولت السلطات الإسرائيلية جزء كبير من المقبرة إلى حديقة عامة دعيت‘ "حديقة الاستقلال" حيث جرفت أراضي المقبرة ونبشت القبور وهياكل الموتى فيها، وشقت الطرق في أجزاء منها، كما بُني على أجزاء أخرى منها.

وفي عام 1985 أقامت وزارة المواصلات موقفاً للسيارات على قسم كبير منها، وفي 2000/1/15 قامت شركة الكهرباء الإسرائيلية بحفريات في المقبرة اعترضت عليها دائرة الأوقاف الإسلامية العامة في حينه، ويستخدم جزء من المقبرة حتى اليوم كمقر رئيسي لوزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية.

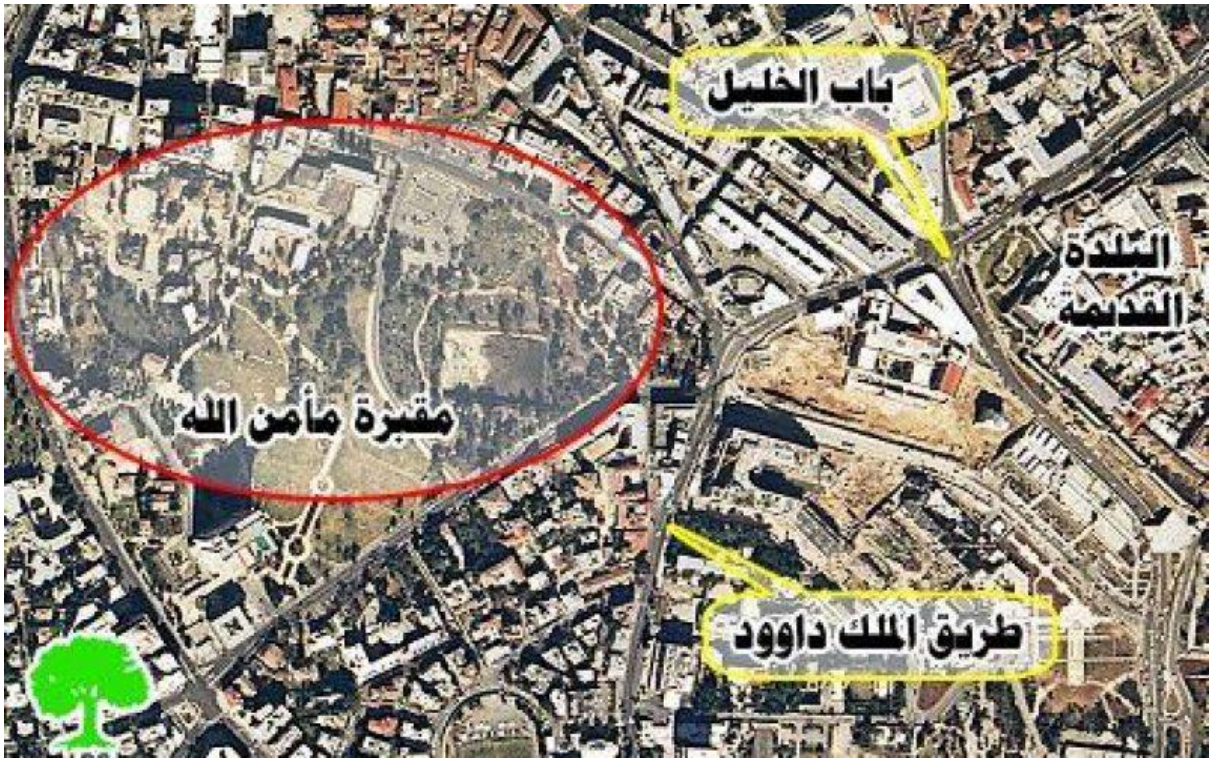

صورة توضيحية لمكان مقبرة مأمن الله بالقدس

في عام 1992 نقلت مسؤولية مقبرة "مأمن الله" من "حارس أملاك الغائبين" إلى سيطرة بلدية القدس التي برع رؤساؤها من تيدى كوليك وإيهود أولمرت وحتى اليوم في إزالة معالم المقبرة كما يعملون على إزالة معالم المدينة المقدسة بكاملها. وفي شهر 2002/9 أعلنت السلطات الإسرائيلية عن نيتها إقامة مبنى- مجمع- للمحاكم الإسرائيلية في منطقة المقبرة سعيًا منها لمسح المقبرة نهائيًا.

في الأسبوع الأول من شهر كانون أول 2005 عاود الاحتلال الاعتداء على حرمة الموتى وقبورهم في مقبرة "مأمن الله"، فقامت الجرافات الإسرائيلية وأكثر من 140 عاملاً بتجريف أرض المقبرة ونبش القبور وإهانة كرامة الموتى تمهيدًا لإقامة مشروع أمريكي إسرائيلي بواسطة شركتين هما: "سيمون

فيزنطال سنتر" وشركة أخرى رمز لها بأحرف SWC على مساحة 21 دونمًا، يضم بنائين كبيرين أحدهما باسم "الكرامة الإنسانية" والثانية باسم "متحف التسامح" بكلفة 200 مليون دولار بتمويل مركز سيمون فيزنطال في لوس أنجلوس بالولايات المتحدة. وسبق في عام 1994 أن وضُع حجر الأساس لمتحف التسامح في حفل كبير حضره إيهود أولمرت، رئيس بلدية القدس سابقا وحاكم كاليفورنيا أرنولد شوارزينغر.

مخطّط "متحف التسامح الإسرائيليّ" على أنقاض المقبرة

لم تتوقف الاعتداءات الإسرائيلية على مقبرة مأمن الله، وواصلت بلدية القدس تدمير ما تبقى من المقبرة لإقامة مشاريع استيطانية وتهويدية جديدة، وبهدف فتح شارع مكانها. ونبش خلال الحفريات لإقامة المشاريع التهويدية والسياحية بضمنها مقاهي وفندق ومطاعم وما يسمى "متحف التسامح"، نبش عن 400 قبر يضم بقايا بشرية مدفونة وفقًا للتقاليد الإسلامية، وذلك خلال عمليات التنقيب في موقع المتحف.

ودعت منظمات والمؤسسات حقوقية محلية ودولية دولية، وخصوصًا منظمة اليونسكو لإثبات مصداقيتها في الحفاظ والدفاع عن الآثار التاريخية والخروج عن صمتها بهدف وضع حد لسياسات الاحتلال الواضحة ضد هذا الموروث التاريخي المقدس.

بلدية الاحتلال بالقدس تواصل تدمير ما تبقى من مقبرة مأمن الله

- في 11.2.2019 واصلت جرافات بلدية القدس العبرية تدمير ما تبقى من مقبرة مأمن الله، لإقامة مشاريع استيطانية وتهويدية جديدة، وبهدف فتح شارع مكانها.

- في 13.3.2019 قدمت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان، بواسطة عضو المؤسسة المحامي محمد صبحي جبارين، اعتراضا للجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس على مخطط تم إيداعه والذي به سيتم الاستيلاء على قسم من أرض مقبرة مأمن الله في القدس من أجل تمرير شارع هناك.

صورة لمخطط لإقامة مشاريع استيطانية وتهويدية على أرض مقبرة مأمن الله

وجاء في الاعتراض أن "المخطط يمسّ بقدسية المقبرة وحرمة الأموات فيها ومشاعر المسلمين، حيث سيتم توسيع شارع بمحاذاة المقبرة من خلال إزاحة الشارع المُصادق عليه لشارع باتجاه المقبرة الأمر الذي ينتهك حرمة القبور وكرامة الميت المدفون في المقبرة".

وطالبت مؤسسة ميزان في اعتراضها بـ "إلغاء المخطط بشكل فوري وعدم تنفيذ أي مخطط على حساب أرض المقبرة والمقدسات هناك". وأضافت أن "لجان التخطيط والبناء في القدس وجهات رسمية أخرى مستمرة في مخططاتها لطمس وتدمير مقبرة مأمن الله وإقامة مشاريع استيطانية وسياحية فوقها، ضاربين بعرض الحائط حقوق المسلمين في الأرض ووقفيتها الإسلامية".

قبور إسلامية في مقبرة مأمن الله بالقدس

- في 30.4.2019 دافعت مؤسسة "ميزان"، عن الاعتراض الذي تقدّمت به إلى اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس المحتلة، بخصوص الانتهاكات الإسرائيلية في مقبرة "مأمن الله" في القدس، ومنها، شق شارع داخلي في المقبرة ونبش قبور المسلمين.

وتحدث أمام اللجنة، المحامي مصطفى سهيل، عضو مؤسسة "ميزان"، مؤكدًا أن المسّ بالمقبرة عقب بناء ما يسمى "متحف التسامح" وشق شارع داخلي فيها، يُعد اعتداءً صارخًا على مقدسات المسلمين وحرمة أمواتهم، وأن حق الاعتراض لا يسقط بالتقادم ولا تلغيه قرارات المحاكم، بكل مسوّغاتها.

وكانت "ميزان" قد تقدّمت في مرحلة سابقة، باسم أوقاف القدس وأهالي الموتى المدفونين في المقبرة، باعتراض مكتوب إلى اللجنة اللوائية على شق الشارع والانتهاكات الأخرى داخل المقبرة.

المحامي مصطفى سهيل محاميد، عضو مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان

وحول رد "ميزان" على مزاعم اللجنة اللوائية بين المحامي مصطفى سهيل أن الشارع المذكور أقيم عام 2003 دون اعتراض، وأن قرار المحكمة العليا من عام 2006، قضى أن المقبرة ليست وقفًا وإنما "أملاك غائبين". وقال: "أكّدنا لهم أن الانتهاكات وقعت على مكان مقدس، وأن المقبرة كانت وستبقى وقفًا إسلاميًا، ويمنع أن يكون فيها شارع، فالأرض الوقفية لها قدسيتها حتى لو صودرت ضمن ما يسمى "أملاك غائبين"، وهي ملك لله، والله عز وجلّ لا يغيب".

وأضاف: "نحن في مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان، أخذنا على عاتقنا المتابعة القضائية لوقف الاعتداءات على مقدساتنا، ونسأل الله أن يوفقنا وأن يتقبل منا، وكل من يعرف أو يشهد اي اعتداء على مقدساتنا ندعوه أن يتصل بنا، ونحن على استعداد لتقديم المتابعة القضائية اللازمة".

وخلص المحامي مصطفى سهيل إلى القول "رغم عدم إيماننا بعدالة اللجنة اللوائية والأذرع الإسرائيلية، والتي تخضع في نهاية الأمر لإملاءات سياسية في كل ما يخص الشأن الفلسطيني والقدس والمقدسات على وجه الخصوص، قمنا بتسجيل اعتراضنا حتى لا يعتقدون أننا نصمت على الانتهاكات التي ترتكبها المؤسسة الإسرائيلية بحق مقدساتنا".

**مرفق صور لمقبرة مأمن الله الإسلامية في القدس

مقام الشيخ الدجاني في مقبرة مأمن الله

מדינת ישראל
מקום שמור
שמרו
על ניקיון המקום
אנא הימנעו מהכנסת
בעלי חיים ומשקאות
אלכוהוליים
دولة اسرائيل
مكان محمي
الرجاء المحافظة
على نظافة المكان
الرجاء عدم إدخال حيوانات
ومشروبات روحية إلى
المكان